

## مجلس حقوق الإنسان يجدد صلاحيات الخبير المستقل المعني بالسودان

ترحب منظمة العفو الدولية بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (المجلس) بتجديد صلاحيات الخبير المستقل المعني بأوضاع حقوق الإنسان في السودان السيد محمد شندي عثمان.

ويكتسي هذا القرار أهمية كبرى في هذا الوقت الحرج، الذي تتدهور فيه أوضاع حقوق الإنسان في شتى أنحاء السودان، ولا سيما في دارفور، ومع اقتراب موعد إجراء الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير لجنوب السودان في يناير/كانون الثاني 2011.

لقد لعب الخبير المستقل دوراً رئيسياً في عملية التنسيق مع الأقسام الأخرى للأمم المتحدة، ومنها بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المهجين في دارفور بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (يوناميد)، وفي وضع المجلس في الصورة الكاملة لأوضاع حقوق الإنسان في السودان. ويُذكر أنه لا توجد أية آلية أخرى تتولى الإشراف الشامل على أوضاع حقوق الإنسان في السودان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور الخبير المستقل يتضمن مهمة مراقبة تنفيذ حكومة السودان للتوصيات التي وضعتها مجموعة الخبراء. وكانت مجموعة الخبراء هذه قد أنشأت في عام 2007 كإجراء لمتابعة دورة المجلس الخاصة بدارفور. وآلية الخبير المستقل هي الآلية الوحيدة المخولة من قبل المجلس بمهمة مراقبة التنفيذ. ولكن حكومة السودان لم تنفذ بعد معظم التوصيات التي قدمتها مجموعة الخبراء.

وفي الوقت الذي ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يفعل كل ما في وسعه لمنع وقوع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتسم بها الأوضاع في السودان، فإن من الأهمية بمكان أن يستفيد المجلس من التقارير المنتظمة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تعرب عن أسفها لأن قرار المجلس رقم: (A/HRC/15/L.3) لا يتصدى لبعض بواعث القلق الرئيسية التي أثارها الخبير المستقل في تقريره الأخير (رقم: A/HRC/15/CRP.1)، وأثارها منظمة العفو الدولية في بياناتها الكتابية والشفوية المقدمة إلى المجلس، من قبيل ضرورة إصلاح قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي يعطي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني سلطات واسعة تتعلق بعمليات التوقيف والاحتجاز بدون تهمة ويدعم ثقافة الإفلات من العقاب، أو تدهور أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في دارفور منذ بداية 2010.

كما دعت منظمة العفو الدولية إلى تجديد صلاحيات الخبير المستقل لمدة ثلاث سنوات أخرى

## خلفية

لقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار المتعلق بتمديد صلاحيات الخبير المستقل بأغلبية 25 صوتاً (الأرجنتين، بلجيكا، مالديف، المكسيك، النرويج، بولندا، مولدوفا، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، أسبانيا، سويسرا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أروغواي، زامبيا)، بينما صوتت 18 دولة ضد القرار (البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، الكاميرون، الصين، كوبا، جيبوتي، غانا، الأردن، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، نيجيريا، باكستان، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال)، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت (كرغيزستان، موريشيوس، تايلند)، وغياب دولة واحدة (أنغولا). وقد عين المجلس الخبير المستقل السيد محمد شندي عثمان (من تنزانيا) في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وقد قام عثمان بزيارة إلى السودان في الفترة من 23 يناير/كانون الثاني إلى 11 فبراير/شباط 2010، حيث زار الخرطوم وجنوب السودان ودارفور وأبيي في المناطق الانتقالية. ونُشر تقرير البعثة على الملأ في نهاية شهر مايو/أيار، حيث غطى الفترة من يونيو/حزيران 2009 إلى أبريل/نيسان 2010. ثم قدم تقريراً ثانياً في سبتمبر/أيلول 2010، غطى الفترة من مايو/أيار إلى أغسطس/آب 2010.